

سلاماً يا عراق

من هو البعثي؟

■ هاشم العقابي

لا اختلف مع من حذر المتظاهرين من اندساس البعثيين لما لهم من تاريخ معروف بالغرر. لكني اختلف مع كل من يحول التحذير الى تهمة من دون إعطاء تعريف واضح وديق للبعث. فقد يكون البعض من اتهم الناس بالبعث، هو ذاته، بعثياً من حيث يدري أو لا يدري. انه لخطأ فادح ان تقصر تعريف البعثي على من انتمى لحزب البعث فقط. فالبعث لم يعد حزبا، بل اصبح ظاهرة سلوكية أكثر مما هي انتماء سياسي. لذا تجد القواميس الغربية تسميها Baathism على غرار Nazism و Fascism. ومعناها البعثية والنازية والفاشية على التوالي.

الظاهرة البعثية يستدل عليها بالسلك لا بالانتماء. فهي لا تعرف غير لغة القتل وسفك الدماء في مواجهة من يخالفها. وانها وحقوق الإنسان لا تلتقيان. واقل ما يقال عنها انها لا تعبر اذنى اعتبار لحرية الإنسان او كرامته او حقه في الحياة. لست هنا بصدد تحليل معنى البعثية أو تعريفها تعريفا دقيقا، لكني أحس من حسن الناس الذين ذاقوا مرارة العيش تحت سيطر البعثية وجحيمها، انها أصبحت "شتمية". لذا من يطلقها جزافا على شريحة اجتماعية خرجت تنادي بحقها عليه ان يعرف انه وجه امانة كبيرة للشعب. ومن يهين الشعب هو البعثي قبل غيره..

وهنا أقول إن: من تلتطخت يده بدم الشعب أو المال العام، بعثي. ومن يدخل المحل العامة ويهين الصحفيين، أو أي من الناس، ويضربهم بأخصاص البنائك والركل على الوجوه والبطون، بعثي واين سلعش بعثي.

ومن كان بالأبس يعيش على معونات الدول الغربية وصار بين ليلة وضحاها مليارديرا يجمع الغل والقصور والسيارات الفاخرة ويرصف الدولارات تحت "الجرباية" وكأنه يجمع الطوايع، بعثي.

ومن يرشح وزيراً أو يعينه على طريقة تعيين حسين كامل وسهير الشليخي، وهما أيمان بتخصص وزارتهما، بعثي. ومن يفجر الناس ويصنع العيوات الالصفة ويستج بكواتم والصوت، بعثي.

ومن تلهه غريزة حب السلطة عن خدمة المواطن ولا يعتبر الإنسان هو القيمة الأعلى والأختم، بعثي.

والقائمة تطول. فان وجدت تلك الصفات أو بعضها بأي كان، حتى لو اعتم ألف عمامة وصلوى وقرأ القرآن أثناء الليل وأطراف النهار وملاً أصابع يديه وقدميه بالحباس، فهو بعثي. لا بل وأزيد على ذلك: ان من لم يتحل باي من تلك الصفات ولم يمارسها فعلا او قولا، حتى وان كان مسجلا في سجلات البعث، فهو ليس بعثي. فعلى من يفجر على العراق واهله من خطر البعثيين بصدق، مسؤولا كان ام مواطنا لا لا يقتنص عين بين المتظاهرين، بل لينهب ويبحث عنهم او لا في نفسه او بيته او دائرته او حزبه، فقد يجدهم هناك.

متابعة / المدى

اعلن رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي، امس الاحد، عن تشكيل لجنة للتحقيق في احداث تظاهرات الجمعة في الموصل، محملا قوات الجيش مسؤولية إضرام النار بجبني المحافظة، فيما دعا إلى التحقيق في ما تعرض له المتظاهرون في عموم المحافظات.

وقال رئيس البرلمان اسامة النجيفي خلال مؤتمر صحافي عقده بمبنى البرلمان إن البرلمان العراقي شكل، اليوم الاحد، لجنة للتحقيق في أحداث التظاهرات التي شهدتها مدينة الموصل، الجمعة الماضية، مؤكداً أن اللجنة حظيت بموافقة رؤساء الكتل السياسية وستباشر عملها خلال الايام القليلة المقبلة. وشهدت محافظة نينوى، الجمعة الماضية، تظاهرة حاشدة للمطالبة بتوفير الخدمات ومفردات البطاقة التموينية وإقالة المحافظ، كما أضرمت المتظاهرون النار بمبنى المحافظة، الذي أكد شهود عيان أن رئيس البرلمان اسامة النجيفي وشقيقه ائيل النجيفي كانا داخله لحظة وقوع الحريق، فيما سقط عدد من المتظاهرين بين قتيل وجريح بنيران القوات الأمنية قرب مبنى المحافظة.

وأضاف النجيفي أن تظاهرات الموصل شهدت العديد من الخروق منها مقتل ستة متظاهرين وإصابة عدد منهم، كما نقلت قوات الجيش المتظاهرين من عدة مناطق إلى مبنى المحافظة، محملاً قوات الجيش مسؤولية اقتحام مبنى المحافظة من قبل المتظاهرين بعد كسر أبوابه الخارجية. ودعا النجيفي إلى "فتح تحقيق عاجل في ما تعرض له المتظاهرون في عموم المحافظات العراقية وخاصة التي شهدت مقتل وإصابة عدد من المتظاهرين".

وكانت وكالة السومرية نيوز نقلت

عن مصادر أمنية وطبية عراقية قولها أن حصيلة ضحايا التظاهرات التي شهدتها المحافظات العراقية يوم الجمعة الماضي بلغت، ثمانية قتلى من المتظاهرين، فيما أصيب 227 بينهم 80 عنصر أمن بجروح مختلفة، مشيرة إلى أن المصابين موزعون على المستشفيات في المحافظات ويخضعون للعلاج. وعلن رئيس الوزراء نوري المالكي،

أمس الاول، عن تشكيل لجنة تحقيقية عاجلة لحاسبة مطلق النار على المتظاهرين في الموصل. وشهد الجمعة الماضية، تظاهرات جابت أنحاء البلاد تطالب بالاصلاح والتغيير والقضاء على الفساد المستشري في مفاصل الدولة، نظمها شباب من طلبة الجامعات ومثقفون مستقلون عبر مواقع التواصل الاجتماعي في

شبكة الإنترنت. الى ذلك، رفض المتحدث باسم (تظاهرة الشباب) امس الاحد، الاتهامات التي وجهتها جهات حكومية بتسييس تظاهرات يوم الجمعة الماضي، مطالبا بانضمام ودعم مزيد من رجال الدين العراقيين الى تلك التظاهرات، فيما طالب اخرون بتوحيد جهود التظاهرات المقبلة وضبط النفس بشكل اكبر.



واضاف بالقول "بات الشعب العراقي لا يتخدد بإجهاض ثورته على الفساد باستخدام أساليب قديمة ومفضوحة كالبعث والارهاب، فمثل هذه الامور قد توضحت للشعب، وما المراد منها الا ابقاء الناس على النذل والهوان والفقر والحرمان الذي اصاب شعبنا على حد تعبيره.

ويسرى مراقبون ان تظاهرة الغضب يوم 25 شباط الجاري في ساحة التحرير كانت نقطة تحول كبيرة في التاريخ العراقي الحديث كونها رغم تفهقها، كسرت جدار الرهبة من السلطة الحاكمة فلم يعد المواطنون العراقيون يخشون التعبير عما بدواخلهم وهو ما أظهرته بوضوح اطلاق الشعارات بالإسماء الصريحة للمسؤولين خلال التظاهرات وصولا الى رئيس الحكومة الحالية نوري المالكي واتهامه بالكتاذب".

وكانت لجنة حقوق الإنسان النيابية وصفت اطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين بأنه "جريمة بشعة" وعلى مرتكبيها والأميرين بها المتول أمام القضاء.

وقال سليم الجبوري في وقت سابق ان "استهداف الناس العزل جرائم بشعة" مشددا بالقول يجب محاسبة من اصدر للقروات تلك الاوامر، وستكون المسألة مهمة لمجلس النواب الأولى في اقرب جلسة".

الى ذلك، تظاهر المئات من اساتذة وطلاب وموظفي جامعة الموصل، امس الاحد، احتجاجا على سوء الخدمات وتردي الأوضاع الأمنية، مطالبين بإقالة المحافظ ومجلس المحافظة وعدد من القادة الأمنيين، فيما ردوا هتافات تطالب بمعاقبة المفسدين.

وتجمع المتظاهرون داخل مبنى الجامعة حاملين لافتات تطالب بإجراء إصلاحات في المؤسسات الحكومية، مرددين هتافات تدعو لمعاقبة المفسدين وحرية التعبير وتوفير الخدمات للمواطنين.

وقال نائز العراقي لوكالة كردستان للانباء "خرجنا في جمعة الغضب احتجاجا ضد الفساد، ولم تكن تظاهراتنا تابعة لاية جهة سياسية او حزبية كما اتهمتنا الحكومة" لافتا الى ان تظاهراتنا نابعة من الشعب العراقي، ومن أجل الوطن العراقي لا غير وهو شعار رفعاها لإفشال تلك التصريحات بالضد من التظاهرات".

النجيفي: الاحتجاج يفرض تغييراً في البلاد

المفوضية تنتظر "التشريع" لإجراء انتخابات جديدة

متابعة / المدى

دعا رئيس البرلمان اسامة النجيفي الى اجراء انتخابات مبكرة لمجلس المحافظات والمجالس المحلية اثر موجة الاحتجاجات التي عمّت معظم المدن العراقية.

وقال النجيفي في مؤتمر صحفي "ادعو الحكومة والبرلمان والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لإجراء انتخابات مبكرة لمجلس المحافظات والإقصية والنواحي".

واضاف "ستعمل في مجلس النواب على تعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات" وتابع "نعتقد ان اجراء انتخابات جديدة لكي يقول الشعب كلمته بمن يريدته حتى يرضى الجمهور".

وجرت انتخابات مجالس المحافظات في كانون الثاني 2009.

يشار الى ان ثلاثة محافظين حتى

الان قدموا استقالتهم على اثر موجة الاحتجاجات التي ادت في الكوت الى حرق مبنى مجلس المحافظة. كما دعا نائب في التحالف الوطني المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الى الاستعداد لإجراء انتخابات مبكرة لمجلس المحافظات بعد التظاهرات التي ايداه المواطنون من ادارة مجالس المحافظات.

وقال صباح الساعدي لوكالة كردستان لانباء ان "حل مجالس المحافظات امر ممكن واصبح مطلباً جماهيرياً وتحدثت مع اعضاء في المفوضية عن امكانية اجراء الانتخابات في وقت مبكر وعليهم ان يهيئوا انفسهم لذلك".

واضاف ان "اقالة الفاسدين كان شعارا اساسيا للمتظاهرين وان وجود وزير او وكيل وزارة او مدير عام واي مسؤول آخر كفوء سيقضي على الفساد". ووضح الساعدي الذي كان يشغل رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب

السابق ان "القوانين المنظمة للانتخابات بالامكان ان تتغير، مجددا دعوته الى اقالة المحافظين الفاشلين وحل مجالس البلدية الفاسدة من قبل النزاهة وديوان الرقابة المالية وإجراء انتخابات مبكرة في المحافظات".

وكان نواب قد دعا الى اجراء انتخابات مبكرة لمجلس المحافظات بعد اخفاها في تقديم الخدمات للمحافظات. وكانت انتخابات مجالس المحافظات قد جرت في مطلع عام 2009 وتغلب فيها ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه نوري المالكي بفوزه بالمرکز الاول في 10 محافظات.

وشهدت بغداد والمحافظات العراقية تظاهرات الجمعة مطالبة بتوفير الخدمات والبطاقة التموينية والكهرباء والقضاء على الفساد واقالة المحافظين. بيد ان عضو مجلس المفوضية والناطق الرسمي باسمها قاسم العبودي أكد انه في حال طلب من مجلس النواب اجراء

انتخابات لمجلس المحافظات ستقدم ملفاً كاملاً بجميع التفاصيل لغرض إجرائها، يشار الى ان عددا من قيادات القصور في الخدمات لكن العدد البسيط من المتظاهرين لا يمكن ان يصادر الرأي العام الذي اعطى صوته بقناعة الى المحافظات. من جانبه، اتهم النائب عن دولة القانون احمد العباسي عددا من المحافظين بالتقصير، مشيراً الى صعوبة إقالتهم لوجود توافق سياسي. وقال العباسي في تصريح للوكالة الاخبارية للانباء ان المحافظ قد يكون مقصراً لكن لا يمكن إقالته بسبب التوافقات السياسية التي يصعب تجاوزها، اضافة الى عدم قدرة الحكومة على اجبار محافظ ان يتنحى وهو منتخب من قبل الشعب. و اضاف العباسي ان المحافظ لا يتحمل التقصير بمفرده لانه اجبر على موازنة لا تكفي لإقامة مشاريع، وكان هناك

السلم والتضامن يأسف

على تعامل الحكومة مع مطالب العراقيين المشروعة

بغداد/ المدى

اصدر المجلس العراقي للسلم والتضامن بيانا هاما بخصوص التظاهرات التي شهدتها البلاد يوم الجمعة الماضي وما رافقها من تداعيات خطيرة، وفي الاتي نصه: "شهدت مدن العراق يوم الجمعة 25 شباط الجاري تظاهرات احتجاج جماهيرية واسعة طالبت الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في عموم المحافظات بتوفير شاطئ الفکر والقضاء على مظاهر الفساد المستشري في جميع مفاصل الدولة وتقديم الفاسدين الى المحاكم، بالإضافة إلى المطالبة بالحريات العامة والخاصة التي تتعرض لمجموعة من الانتهاكات والخروقات التي تتعارض مع نصوص الدستور، وردع المتجاوزين على هذه الحريات ومحاسبتهم. و يرى المجلس العراقي للسلم والتضامن بان مظاهر الاحتجاج في المدن العراقية قد اظهرت حقيقة المعاناة الشعبية وعمقها.

ويشيد المجلس بمستوى الضجج والوعي السياسي لدى المواطنين وطريقة الاحتجاج السلمية الحضارية التي عبروا فيها عن مطالبهم وحقوقهم، وبالقظة العالية التي تحلوا بها في سداهم الطريق امام الجهات التي تكفر في توظيف هذه الاحتجاجات والهيئات الجماهيرية المشروعة لصالحها ومشاريها السياسية المشبوهة، بالرغم من بعض الاحتكاكات الجانبية غير المسؤولة لبعض المتظاهرين. غير ان ما يؤسف له هو الطريقة التي تصرف بها المؤسسة الحكومية و تعاطيا مع هذا الحق الشعبي المشروع و التكتول دستوريا، حيث ساد موقفها الارتباك والتفويض لما سوف ينتج من هذه التظاهرة، وخصوصا في مسألة استغلالها وتوظيفها من قبل القوى المعادية للعملية السياسية والديمقراطية، و أعطت التصريحات والخطابات الرسمية حجماً مبالغاً فيه لهذه القوى وصورت للمواطن مستوى القوة والتأثير الذي تتمتع به على الساحة العراقية، وهذا الأمر يعكس سلبية كبيرة تعتمد الوهم والتوقع غير السلم لطبيعة الواقع السياسي والاجتماعي في العراق. وقد تجسد ذلك في طبيعة الإجراءات الحكومية التي سبقت التظاهرة من خلال الدعوة لعدم المشاركة فيها وإصدار بيان بحظر سير المركبات والدرجات اعتباراً من منتصف الليلة التي سبقت يوم التظاهرة والتضييق على وسائل الإعلام.

وقد عكست طبيعة التظاهرات السلمية في بغداد وبقية المحافظات والشعارات المطالبة التي رفعاها المتظاهرون الواقع الشعبية الحقيقية لخروج الألف المتظاهرين بشعاراتهم الموحدة التي تعكس الواقع المرير الذي يعيشونه.

إن ما حدث من خسائر في الأرواح وبعض الممتلكات كان نتيجة ارتباك القوات الأمنية التي لم تتعامل بشكل هادئ ومنضبط مع حشود المتظاهرين المطالبين بحقوقهم المشروعة. كما إن التجاوزات التي حصلت بحق عدد من المتظاهرين بضمنهم عدد من الاعلاميين، من قبل القوات الأمنية والتي وصلت إلى حد الضرب والحجز، يبين مدى التعاطي السلمي مع حرية الراي و الاعلام التي هي من أساسيات بناء الديمقراطية. ومما يثير الاستغراب والسؤال هو التعامل الانتقائي لوسائل الإعلام التابعة للدولة مع الحدث و انحيازها الفاضح الى جانب الحكومة بالضد من الجماهير المتظاهرة و سعيها للتقليل من شأن التظاهرات بالحديث عن عشرات المتظاهرين هنا و عشرات هناك. ان المجلس العراقي للسلم والتضامن اذ يدين التجاوزات التي مورست بحق المتظاهرين و يدعو الى الاطلاق الفوري لسراح المحتجزين والمعقلين منهم، فإنه يدعو الى أهمية التوقف الجاد من جانب المسؤولين امام أحداث الجمعة الماضية، والتعاطي مع الواقع الذي يعيشه المواطن العراقي بحرص وإيجابية وتحقيق مطالبه المشروعة دون إبطاء ووعود لا تسمن و لا تغني من جوع.

ويؤكد المجلس أهمية التعامل الواقعي والموضوعي مع مطالب المواطنين في الإصلاح السياسي و الخلاص من المحاصصة والطائفية، والارتقاء بمستوى حياة المواطنين، باعتبار ذلك الطريق الأمثل لبناء مجتمعنا على أسس العدالة والديمقراطية وترسيخ مبادئ السلم الأهلي، وحماية الحقوق والحريات.

بغداد/ المدى

فساد اداري كبير في مجالس المحافظات السابقة. اما فيما يخص التظاهرات قال العباسي ان من حق المواطن التظاهر بسبب القصور في الخدمات لكن العدد البسيط من المتظاهرين لا يمكن ان يصادر الرأي العام الذي اعطى صوته بقناعة الى المحافظات. من جانبه، اتهم النائب عن دولة القانون احمد العباسي عددا من المحافظين بالتقصير، مشيراً الى صعوبة إقالتهم لوجود توافق سياسي. وقال العباسي في تصريح للوكالة الاخبارية للانباء ان المحافظ قد يكون مقصراً لكن لا يمكن إقالته بسبب التوافقات السياسية التي يصعب تجاوزها، اضافة الى عدم قدرة الحكومة على اجبار محافظ ان يتنحى وهو منتخب من قبل الشعب. و اضاف العباسي ان المحافظ لا يتحمل التقصير بمفرده لانه اجبر على موازنة لا تكفي لإقامة مشاريع، وكان هناك

قوات الامن قد هاجمت المحطة وضربت احد العاملين واعتقلت سبعة آخرين بضمن ذلك مدير ومنسق الاخبار ثم قامت باغلاق المحطة. في ذات الوقت كان السراي ورفاقه يجلسون في مطعم في الهواة الطلق على بعد ميلين من ساحة التحرير وطبقاً للمقابلات التي اجريت معهم في الوسط يقومون باستجوابه حيث قال انهم اتهموه بانه اداة للغرباء في الخارج الذين يمتنون اسقاط الحكومة.

وكان احد الجنود قد اتهمه بالخيانة وقام بضربه، بعد ذلك تم اخبارهم بانه سيتم اطلاق سراحهم ثم انخلوا في غرفة تحشدت بالناس وكلهم يرتدون قلمنسوات على وجوههم والكثير منهم كان يئن وقمصانهم مدماة بينما اغمي على رجل كبير السن معهم ويضيف هادي قائلًا "ان ما حصل هو رسالة الينا والى كل شخص".

عن: **واشنطن بوست**

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada
Establishment for Mass
Media, culture & Art

المدير الفني خالد خضير	سكرتير التحرير الفني ماجد الماجدي	مدير التحرير الفني علاء المرجي	مدير التحرير الاداري نزار عبدالستار	مدير تحرير الملاحق علي حسين	مدير التحرير التنفيذي عامر القيسي	المدير العام غادة العاملي	رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير فخري كريم
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص	فاكس: 2222289 بيروت، الحمرا، شارع ليون بناية منصور، الطابق الاول تليفاكس: 5076116, 5076117	كردستان، أربيل، شارع برايتي دمشق، شارع كرجية حداد ص.ب: 82772 أو 7366 هاتف: 2222270 - 2222276	بغداد، شارع أبو نواس محلة 102 - زقاق 13 بغداد - 141 هاتف: 8178809, 8178800				جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون